مجلس النواب يستمع إلى إيضاحات عدد من الوزراء على استفسارات الأعضاء

النواب يشددون على مكافحة الجريمة قبل وقوعها

صنعاء / سبأ :

شدد مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة نائب رئيس المجلس يحيى علي الراعي على ضرورة مكافحة الجريمة قبل وقوعها، واشاد المجلس بالادوار والجهود الوطنية التي يبذلها رجال مؤسسة الدفاع والامن في سبيل تأمين وسلامة الجمهورية وأداء الواجب الوطني لخدمة الشعب وكفالة الطمأنينة والامن للمواطنين والمحافظة على كرامتهم وحفظ النظام والامن العام والاداب العامة وتنفيذ ما يفرضه عليها الدستور والقوانين النافذة من واجبات تجاه مصالح الوطن والشعب بشكل عام .

جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس أمس في اطار استماع المجلس الى ردود ايضاحية مقدمة من الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخية على الاستفسارات المطروحة من اعضاء مجلس النواب حول جملة من القضايا الهامة المتصلة بالمجال الامني وذلك في نطاق ممارسة المجلس لسلطته الرقابية وانطلاقا من الاستشعار بالمسؤولية المشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاه حماية مصالح الشعب والوطن اليمني والدفاع عن المكاسب والمنجزات التي تحققت في اطار الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية وفي ظل قيادة ورعاية فخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .

حيث كان الاخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ومعه عدد من المختصين بالوزارة قد قدموا الى المجلس في الجلسة تقريرا مصورا عن الخلايا الارهابية التابعة لعناصر التخريب والارهاب في بعض مناطق صعده التي قامت بإرتكاب عدد من الجرائم في امانة العاصمة مبينا ان أعمالهم الارهابية تلك قد أدت الى استشهاد ضابطين أثناء قيام قوات الامن بمداهمة أوكار تلك العصابة وضبط أعضائها البالغ عددهم خمسة عشر عنصرا .

واوضح التقرير ان تلك الخلية الارهابية كانت تخطط للقيام بتنفيذ اعمال ارهابية في امانة العاصمة بما في ذلك استهداف المنشآت الحيوية وكبار الشخصيات في الدولة وتسميم خزانات مياه الشرب .

وقدم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والمختصون بالوزارة شرحا وافيا عن مخططات تلك الخلية واهدافها الاجرامية الى جانب المضبوطات التي كانت بحوزتها بما في ذلك أنواع متعددة من الاسلحة والمتفجرات والمعدات والتجهيزات .. موضحين ان الجهات الامنية المختصة قد احالت تلك الخلية مع المضبوطات التي بحوزتها الى اجهزة القضاء للتحقيق معها واتخاذ العقوبات الرادعة بحقها وفقا للقانون .وفي سياق ايضاحات الاخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية على استفسارات بعض الاخوة الاعضاء بشأن تزايد حوادث المرور التي تسببت بقتل الآلاف خلال العشر السنوات الاخيرة .

اوضح ان الوزارة تقوم باجراءات ملموسة بشأن معالجة الاخطار المرورية حيث ان وزارة الداخلية تعمل على مراجعة قانون المرور وادخال التعديلات اللازمة عليه بهدف تطويره بما يواكب المتغيرات والمستجدات في هذا الجانب وسيتم تقديمه قريبا الى مجلس الوزراء لمناقشته ومن ثم احالته الى مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية بشأنه .

واضاف ان ذلك سيترافق مع عمل تجديد للشاخصات الفسفورية للشاحنات والناقلات الكبيرة للقضاء على مسألة التلاعب بالارقام وإنشاء مراكز للفحص الفني إلى جانب التنسيق مع الجهات المختصة لصيانة الطرق .. لافتا إلى أن الوزراة تسعي لتخصيص نسبة 30 في المائة من الغرامات المحصلة للعاملين في مجال المرور .

ودعا وزير الداخلية إلى أهمية رفع الوعى القانوني بشأن قضايا المرور لما لذلك من أهمية ومن قبل كافة فئات المجتمع.

وبشأن السؤال المتعلق بالاجراءات والمعالجات االتي أتخذتها الوزراة لحماية الطالبات في المدارس العامة والخاصة من التحرشات والمعاكسات التي يتعرضن لها عند بوابات المدارس أثناء ذهابهن والعودة إلى منازلهن أوضح نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أن الوزراة أتخذت مجموعة من الإجراءات في هذا الشأن وتم تخصيص دوريات أمنية خلال ساعات الدراسة لظبط أيه مضايقات أو مخالفات للآداب العامة وإحالة من يضبط إلى النيابة العامة وإتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة تجاه المخالفين .

كما قدم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ردود إيضاحية حول عدد من الاستفسارات المقدمة من بعض اعضاء المجلس تتعلق ببعض المضايقات تجاه بعض الصحفيين وأحتجاز بعض الاشخاص، وبشأن أهمية حماية الصيادين اليمنيين من الاختطافات التي يتعرض لها البعض في البحر.

حيث اكد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية على ان الاجهزة الامنية تعمل وفقا للدستور والقانون وبمسئولية وطنية عالية ..مشيرا الى اهمية موافاته باية وقائع تخالف احكام القوانين النافذة .

فيما اكد عدد من اعضاء المجلس الذين تقدموا بتعقيباتهم على الردود الايضاحية في هذا الجانب على مضاعفة الجهود المشتركة ..مشيرين الى اهمية تعزيز الوعي بان المسؤولية الجنائية شخصية ولاجريمة ولاعقوبة إلا بناء على نص شرعي او قانوني وكل متهم بريئ حتى تثبت ادانته بحكم قضائي بات وفقا لنص الدستور .

فيما اوضح وزير المالية نعمان الصهيبي في رده على سؤال احد اعضاء المجلس بشأن اسباب تاخير صرف مساهمة الحكومة في تمويل المشاريع ذات التمويل الخارجي وخاصة مشروع الاشغال العامة الذي يؤدي الى تعثر المشاريع القائمة تحت التنفيذ، انه في اطار سعي وزارة المالية لحشد وتعبئة وتخصيص الموارد تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية باعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشاريع، لاسيما المشاريع ذات التمويل الاجنبي التي تحظى بالاولوية عند اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وطبقا لمتطلبات بنود الاتفاقيات .. وبالنسبة لاسباب عدم صرف المساهمة الحكومية لمشاريع الاشغال العامة ذات التمويل الاجنبي فقد تم اعتماد وصرف المبالغ المطلوبة في اطار المساهمة المحلية .

من جانبه اوضح وزير المغتربين الدكتور صالح سميع في سياق رده على استفسار احد اعضاء المجلس ان هناك اجراءات تتخذها الوزارة في سبيل حماية المغتربين اليمنيين عند عودتهم للاستثمار داخل اليمن وتسعى جاهدة لتهيئة فرص الاستثمار بالنسبة لهم وتقديم التسهيلات اللازمة وازالة اية صعوبات او معوقات في هذا الجانب.

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل اعماله صباح السبت المقبل بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور عدنان عمر الجفري وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة .

في افتتاح المؤتمر الأول للطاقة الكهربائية

د. مجور يؤكد انه لا تنمية بدون طاقة كهربائية تلبي الاحتياجات المختلفة

نوجه وزارة الكهرباء بتنفيذ المشاريع الإستراتجية في مجال التوليد وشبكات النقل

التشديد على محاربة الفساد في القطاع الكهرباء وأحالة ملفات فساد الى النيابة

د. بهران يؤكد حرص الوزارة على تعزيز شبكات التوزيع الوطنية وتخفيض نسبة الفاقد

صنعاء / سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور دعم الحكومة المطلق لقطاع الكهرباء الذي يعد قاطرا رئيسيا للتنمية الشاملة .

موضحاً أنه لا تنمية بدون طاقة كهربائية تلبي الاحتياجات المختلفة والمتنامية سواء للسكان أو للمستثمرين .

ووجه رئيس الوزراء إثناء افتتاحه أمس إعمال المؤتمر الأول للطاقة الكهربائية المنعقد بمقر وزارة الكهرباء والطاقة خلال الفترة 13- 15 يونيو الجاري، وجه وزارة الكهرباء بالتركيز على تطوير آليات إنجاز المشاريع عبر إنشاء وحدات تنفيذية لكل مشروع مزودة بكافة الصلاحيات .

و قال: ان على الوزارة التركيز على تنفيذ المشاريع الاستراتيجية سواء في مجال التوليد أو شبكات النقل والمضي في إعداد المزيد من الدراسات للتوسع في إقامة المحطات النوعية ذات الإنتاج العالي.

وحث رئيس الوزراء المشاركين في المؤتمر التركيز على متطلبات تطوير أداء قطاع الكهرباء في كافة الجوانب مع ايلاء موضوع تقليل الفاقد اهتماما خاصا لما يتسبب به من إهدار لحجم كبير من الطاقة يصل إلى ربع ما يتم إنتاجه .

ونوه بهذا الشأن إلى الاستفادة من تجربة بعض المناطق التي نجحت في الحد من الطاقة من خلال تحسين وضع الشبكات والتصدي لسرقة التيار.

وشدد الدكتور مجور على محاربة الفساد في هذا القطاع الحيوي بمختلف أنواعه ومستوياته والعمل على تأكيد معايير الكفاءة في أنشطة القطاع الكهربائي، مؤكدا أنه قد تم إحالة مجموعة من تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن قضايا فساد في بعض الجهات الى النيابة العامة للتحقيق فيها وإحالتها إلى القضاء للبت فيها.

وقال : ان هذا التوجه الحكومي أكد عليه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي أكد على المحاربة الصارمة للفساد والمفسدين.

وأعلن رئيس الوزراء أن اللجنة العليا للطاقة التي تم تشكيلها مؤخراً برئاسته وعضوية الوزراء المعنيين و ذوي العلاقة بقطاع الطاقة ستعقد اجتماعها الأول الأسبوع القادم وذلك لمناقشة قانون الطاقة.

مبيناً أن هدف اللجنة العليا هو إعطاء دفعة قوية لمناقشة قضايا الطاقة وصياغة قرارات مكتملة لتقديمها إلى مجلس الوزراء للنظر والبت فيها بما يخدم التطوير السريع لقطاع الطاقة بالاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

وعبر رئيس الوزراء في ختام كلمته عن تمنياته للمؤتمر بالخروج بنتائج جادة وعملية تخدم تطوير قطاع الكهرباء إدارة وخدمة .. موجها قيادة الوزارة إلى متابعة تنفيذ الخطوط والبرامج التي تم إنجازها كعمل تراكمي بما في ذلك تهيئة قطاعي التوليد و النقل لإعادة الهيكلة بما يخدم توجهات التحديث والتطوير لقطاع الطاقة.

كما ألقى وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران كلمة أشار فيها إلى أن المؤتمر الأول للكهرباء يعد فعالية سنوية تهدف إلى تشخيص الواقع ودراسته وتقديم المقترحات والحلول الناجعة للمشاكل وبما يمكن من تطوير قطاع الكهرباء والطاقة بإعتباره خدمه للإنسان اليمني والوطن .

وأوضح بأن قيادة الوزارة انطلقت في توجهاتها وخططها المستقبلية بناء على ما تضمنه البرنامج الإنتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية التي تمثلت في تعزيز التوليد عن طريق التخلي التدريجي عن استخدام النفط و مشتقاته و إستبدال مصادر إنتاج الكهرباء بالغاز أولاً و الرياح و الطاقة النووية ثانياً، وإعادة هيكلة وزارة الكهرباء والطاقة على المستويين القريب والمتوسط من خلال تقسيم المؤسسة العامة للكهرباء إلى ثلاثة قطاعات تضم التوليد و التوزيع والنقل .

وعلى المستوى البعيد قال بأنه سيتم خصخصة كلا من مؤسسة التوليد والتوزيع و إبقاء مؤسسة النقل بيد الدولة بإعتبارها المشتري الوحيد للطاقة من المولد وهي من ستتولى عملية البيع للموزع و بذلك تسيطر الدولة على التعرفة و خطوط النقل الكبيرة كون التعرفة وخطوط النقل سيادية .

وأضاف الدكتور بهران انه سيتم إعادة هيكلة الوزارة من خلال إنشاء قطاع للطاقة المتجددة تنفيذا لتوصيات الدراسات التي أنجزها البنك الدولي و المتعلقة بإعادة إنشاء هيئة كهرباء الريف في إطار الإستراتيجية الوطنية لكهرباء الريف .

وأكد وزير الطاقة والكهرباء حرص الوزارة على تعزيز شبكات التوزيع الوطنية و تخفيض نسبة الفاقد للتيار الكهربائي إلى أن يصل إلى مستويات تسمح بخصصة شبكات التوزيع.

وأشار إلى أن وزارة الكهرباء تعمل جاهدة على القضاء على العجز الكهربائي القائم في التوليد عن طريق شراء الطاقة .. مبيناً أن الوزارة وقعت مؤخراً عدداً من الإتفاقيات في هذا الجانب الأمر الذي مكن الوزارة من تنفيذ توجهاتها المتعلقة بعدم الانطفاء على المناطق الساحلية. ونوه وزير الكهرباء و الطاقة بأن الوزارة تعمل حالياً في إتجاهين أحدهما سريع وآني و الآخر إستراتيجي يتضمنا القضاء على الإطفاءات الراهنة و الانتقال من إنتاج الطاقة من عشرات الميجاوات إلى آلاف الميجاوات و توسيع الشبكات لتصل إلى ما نسبته 99,9 بالمائة من المواطنين و بما يخدم أيضاً المشاريع الاستثمارية في إطار توجهات الحكومة و في إطار ما حصلت عليه اليمن ضمن سعيها للانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي و ما أثمر عنه مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن.

من جانبه أوضح مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس عبدالمعطي الجنيد إلى أن الوطن سيشهد مرحلة جديدة من التطو ر والنماء وذلك عن طريق تشغيل أول محطة غازية في مأرب بقدرة 340 ميجاوات مطلع العام 2008م وتدشين أول محطة نووية لإنتاج الكهرباء بنظام الإستثمار بقدرة تزيد عن 1,000 ميجاوات خلال الثلاث السنوات القادمة وسيليها عدد من المحطات النووية.

كما سيتم انتاج الطاقة عن طريق إستغلال الرياح في المستقبل القريب .

وأشار إلى أن المؤسسة أعلنت مؤخراً عن المناقصة الخاصة بمشروع المرحلة الثانية من محطة مأرب الغازية بقدرة 400 ميجاوات .. وقال بأن ذلك سيليه إنشاء عدد من المحطات الغازية الإستراتيجية كمحطتي معبر و بلحاف والتي سيصل إجمالي قدراتهما إلى نحو 5 الآف ميجاوات وفقا للخطة الوطنية الشاملة في مجال التوليد والنقل 2000-2025.

الدكتور الارياني في افتتاح اللقاء: التحضيري لتأسيس شركة وميثاق عربي للديمقراطية:

دور المواطن في الديمقراطية والتنمية هو المقياس الحقيقي لوجود ديمقراطية حقة وتنمية مستدامة

صنعاء / سبأ:

قال الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية رئيس منتدى جسور الثقافات رئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية" إن الديمقراطية والتنمية صنوان متلازمان وأن دور المواطن فيهما هو المقياس الحقيقي لوجود ديمقراطية حقة وتنمية مستدامة ".

جاء ذلك في كلمته في افتتاح اللقاء التحضيري لإعلان الميثاق العربي للديمقراطية لتأسيس الحركة العربية للديمقراطية الذي بدأ أعماله أمس بصنعاء بمشاركة(15) دولة عربية وعدد من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في اليمن في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وأشار الدكتور الارياني الى أهمية دور منظمات المجتمع المدني ووقوفها صفا واحدا في كل أرجاء الوطن العربي لحماية هذا الحراك الديمقراطي الناشئ خصوصا ان هذا الحراك عززته تقارير التنمية الإنسانية العربية والدولية باعتبار ان المنطقة العربية تأتي في مؤخرة دول العالم من حيث التحول نحو الديمقراطية .

وأضاف "ان منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي تعتبر احدى الآليات الرئيسية في التوجه نحو الديمقراطية في حال توافرت الشروط اللازمة لها.

داعيا منظمات المجتمع المدني الى تعزيز علاقاتها مع الحكومات لتحقيق أقصى حد من الديمقراطية والتنمية الشاملة.

ونوه المستشار السياسي لرئيس الجمهورية ان الإصلاح السياسي الديمقراطي لن يتحقق مالم تتبناه قوى اجتماعية وسياسية فاعلة وتأتي منظمات المجتمع المدني في مقدمتها .

ورحب الارياني بالحدث الديمقراطي الذي تبنته دولة قطر الشقيقة الخاص بتأسيس المؤسسة العربية للديمقراطية، معربا عن أمله ان تكون علاقة الحركة العربية للديمقراطية علاقة تعاون وتكامل تحقق تطلعات كل مواطن في الحرية والديمقراطية والتنمية المستدامة .

من جانبها أكدت حصة بنت خليفة آل ثاني في كلمتها عن المشاركين العرب أن هذا اللقاء وهذا الحدث يكتسب أهمية كبرى مميزة كونه ينطلق من اليمن ارض البدايات وعبق الحضارات .

وقالت "ونحن اذ نجتمع في هذا اللقاء فإننا ندرك أن من أكثر المهمات صعوبة هو التصدي للمواثيق وصياغتها حيث أن أكثر ما يغيب عنا هو التأصيل لأهم المبادئ والقيم والتي يتطرق لها مشروع هذا الميثاق كالمساواة والحرية والتعليم والعمل والحياة الكريمة والتعبير عن الفكر والتعبير عن الإرادة في اختيار من يمثلوننا وكل مبادئ وركائز حقوق الانسان التي لها جذور وصدى في ثقافتنا وتتلاقى مع الثقافة الإنسانية".

وتابعت "اننا ننتمي إلى حركة إنسانية تسعى لتحسين نوعية الحياة ورفع القيود والعقبات وعدم الاستجابة للمخاوف والتهديدات التي تحول دون تحقيق الرفاه والسعادة التي هي غاية كل اجتماع أنساني.

وأكدت حصة آل ثاني ان هذا الجهد الذي يشترك الجميع في إنضاجه يحمل في طياته الكثير من الوعود للمرأة والطفل والأسرة الريفية والأشخاص المعاقين وكبار السن والأقليات والمهجرين والطبقات العاملة، وتجلى هذه الوعود في ان الترجمة الكاملة لمبادئ الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص كفيلة برفع الحواجز وإشعال جذوة الأمل وتوليد الدافع لدى كل الفئات للعمل على تغيير الواقع في أطر واضحة توفر الضمانات وتحقق المشاركة وتحول دون التصدي والتجاوز على الكرامة والحرية والحقوق التي لا يمكن ان تتجزأ أو تنفصل عن الوجود الإنساني".

منوهة إلى أنه من غير المقبول ان تبقى القوة الكامنة والخلاقة من الرواد والمفكرين والمبادرين والناشطين في المقاعد الخلفية لحركة المجتمع العربي رغم أنهم الأقدر على إدراك التحديات وصياغة برامج التغيير وإطلاق مبادرات إحداثه، وهم من يملك القدرة على التأثير وتصحيح المسارات وبلورة التجربة ورعايتها ونشرها.

واعتبرت أن هذا اللقاء الميمون بمشاركة هذه النخبة يستدعي أن نتجاوز الأطر التقليدية لمثل هذه اللقاءات التي كثيرا ما تتلاشى موضوعاتها مع رفع جلساتها الختامية .

ودعت الى وضع منهجية للعمل ذات اطر زمنية ومسئوليات محددة لترجمة الأهداف التي تم الإجماع عليها إلى برنامج عملي تتجاوز آثاره هذه المناسبة وهذا المكان.

من جانبه طالب جمال العواضي أمين عام منتدى جسور الثقافات بتفعيل حقيقي لدور منظمات المجتمع المدني على المستوى العربي وتحويله إلى نشاط تاريخي في إطار عملية تنمية الديمقراطية.

واعتبر هذا اللقاء التحضيري لمنتدى جسور الثقافات بادرة متميزة لأول مرة حيث يعلن المجتمع المدني في اليمن عن تأسيس حركة عربية للديمقراطية وكذلك ميثاق للديمقراطية كمظلة عربية واسعة للمنظمات التي تنشط في الشأن الديمقراطي في المنطقة العربية .

وأشار العواضي إلى أن مجموعة من الناشطين الديمقراطيين سيبحثون ماسيتضمنه "إعلان صنعاء" المنبثق عن اللقاء وإقراره .

بدوره أكد/ بيتر ديمتروف / مدير المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي ان نجاح الديمقراطية اليمنية لم يحدث في طرفة عين بين ليلة وضحاها، لكنه المحصلة الحقيقية للتقدم المستمر للبلد.

معتبرا ان هذه الديمقراطية ستكون مقبولة في الوطن العربي لقياس تطورها وتصميمها على نحو مناسب وملائم للجميع .

وأبدى إعجابه وتقديره لنجاحات اليمن في هذا المضمار، مقدر جهود القيادة السياسية اليمنية على إيجاد بيئة مفتوحة وحية ومتفاعلة للتنافس السياسي، والتحول نحو إعطاء دور أكبر للسلطات المحلية.

معربا عن استعداد بلاده لدعم هذه المبادرات مثل مبادرة المجالس المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي وتقديم الدعم الفني لكثير من الانتخابات في المنطقة .

وعن المفوضية الأوروبية تحدث / رالف درايرر / قائلا" إن الديمقراطية تحمل الكثير من القيم مشيرا إلى ان كثير من شعوب العالم الذين حاربوا وناضلوا طويلا من اجل الديمقراطية ناضلوا من اجل القيم الحقيقية والحرية في صنع القرار وأن تكون لهم حياه حرة وكريمة وان تكون ثروات المجتمع وموارده تمر عبر قنوات لمجموع المواطنين .

ونبه الى اهمية ان يتوسع القطاع الخاص في نشاطاته لضمان وظائف جديدة للأجيال القادمة، مؤكدا ان القطاع الخاص لايمكن ان يوسع نشاطاته مالم يكن هناك ثقة قوية بالنظام السياسي ووجود حكم رشيد ومشاركة شعبية واسعة وهو ما سيشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية المباشرة .

اليمن وصندوق النقد الدولي ينجزان الوثيقة الاستشارية الرابعة للعام 2007م

صنعاء / سبأ :

عقد أمس الأربعاء بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لقاء موسع بين الحكومة اليمنية وبعثة صندوق النقد الدولي لمناقشة البيان الختامي للمادة الاستشارية الرابعة للعام 2007م برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي، ورئيس بعثة الصندوق آدم بنت وران روودن.

واستعرض اللقاء ما تضمنته وثيقة المادة الاستشارية الرابعة للعام 2007م، ونتائج المباحثات التي أجرتها البعثة مع المسئولين في عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بتطبيق السياسية النقدية والمالية كوزارة المالية والبنك المركزي اليمني.

وفي مستهل اللقاء أعرب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية عن تقدير الحكومة اليمنية للجهود التي بذلتها بعثة صندوق النقد الدولي لانجاز وثيقة المادة الاستشارية الرابعة للعام 2007م.. مشيراً إلى إسهامات صندوق النقد الدولي في دعم جهود التنمية ومسيرة الإصلاحات في اليمن.

واستعرض الوزير الارحبي الجهود التي تبذلها الحكومة على صعيد تطوير وتحسين السياسات المالية والنقدية، وكذا ما يتعلق بمنظومة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى مكافحة الفقر وتحقيق مؤشرات تنمية جيدة تتواءم والتطلعات التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006م 2010-م .

من جانبها أشادت بعثة صندوق النقد الدولي بمستوى التعاون المشترك مع الحكومة اليمنية والذي توج بانجاز الوثيقة.. مؤكدة استعداد الصندوق دعم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق مستوى أفضل من النمو الاقتصادي والتنمية في اليمن.

وأشادت بالتوجهات الجادة التي تبديها الحكومة اليمنية لتحقيق انجازات ملموسة على صعيد تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي وخلق آليات أكثر فاعلية في مكافحة الفقر .

حضر اللقاء وزير المالية نعمان الصهيبي ومحافظ البنك المركزي اليمني احمد عبد الرحمن السماوي، ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الخطط التنموية الدكتور مطهر العباسي ووكيل الوزارة لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري.

وزير العدل يلتقي قضاة المحاكم التجارية وخبير التفتيش القضائي

صنعاء / سبأ :

أعلن الدكتور غازي شائف الأغبري وزير العدل أمس أن الوزارة بصدد أنشاء أربعه محاكم تجارية في كل من أمانة العاصمة، عدن، حضرموت وتعز وفق احدث التصاميم الفنية المطلوبة في العمل القضائي.

وأكد وزير العدل في اللقاء الذي جمعه بقضاه المحاكم التجارية المبتعثين للتدريب العملي في المحاكم المماثلة المغربية أنه قد تم الانتهاء من اعداد التصاميم الأولية للمشاريع بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ولفت إلى ان القضاء التجاري أصبح اليوم أفضل من ذي قبل بعد تزويده بالقضاة المهنيين والاختصاصيين الذين يعملون بنزاهه وحيادية وعلى مستوى متقدم من التأهيل والتدريب .. مشيرا الى أنه سيتم التغلب على بعض السلبيات ولقصور التي تسبب التأخير بالفصل في القضايا وتنفيذ الاحكام من طريق برنامج تحديث الادارة القضائية المنفذ حاليا على مستوى المحاكم في الجمهورية. وشدد الوزير في اللقاء الذي حضره الخبير المغربي في مجال التفتيش على القضاء التجاري محمد براده على أهمية تفعيل التفتيش على المحاكم التجارية التي تعتبر الوجه الأول للقضاء اليمني ومن أهم العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمار في اليمن.

وحث القضاه المبتعثين للتدريب في المغرب برئاسة القاضي فهيم عبدالله محسن رئيس المحكمة التجارية بالامانة الاستفادة القصوى من القضاء المغربي والتعرف على كيفية الفصل في قضايا النزاع التجاري وعلى المسائل القانونية والادارية المرتبطة بالتقاضي ومقارنتها بما هو معمول به في المحاكم اليمنية.

واستمع وزير العدل والدكتور عبد الله فروان رئيس هيئة التفتيش القضائي والقاضي عبد الرحمن الشاحذي وكيل الوزارة للشئون المالية والادارية الى ملاحظات القضاه حول تجربتهم السابقة في العمل بالمحاكم التجارية والمعوقات التي يوجهونها اثناء الفصل في النزاع.

حضر اللقاء الدكتور علي سليمان نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي لشئون القضاء التجاري والسيدة سابينا مدير مشروع تطوير قطاع العدالة الذي تنفذه الوزارة بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ووزارة التنمية البريطانية و نضال الوزير منسق المشروع.

دستورية المحكمة العليا تقضي بقبول الدفع بزوال صفة غرفة الأمانة في التقاضي بعدم الدستورية بشأن المبيعات

صنعاء / سبأ:

عقدت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا برئاسة القاضي عصام عبد الوهاب السماوي رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة الدستورية أمس الأربعاء جلستها الخاصة بالفصل في الدفع المقدم من ممثلي وزارة الشئون القانونية بعدم صفة رافعي الدعوى بعدم دستورية قانون ضريبية المبيعات رقم (19) لسنة 2001 بالمعدل بالقانون رقم (42) لسنة 2005 .

وفي الجلسة تم تلاوة قرار الدائرة الدستورية من قبل رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة الذي قضى بقبول الدفع بزوال صفة رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة في مباشراته إجراءات التقاضي في القضية رقم / 1.5 / بعدم الدستورية سواء بشخصه أو عن طريق محاميه.

كما نص القرار على تحكم الدائرة بانقطاع سير الخصومة والإمتناع عن نظر الدعوى وإيقاف جميع الإجراءات على أن تستأنف الخصومة سيرها إذا بوشرت بالإجراءات ممن يثبت قيامه مقام من زالت عنه الصفة التمثيلية وأكد على أن لا حكم في المصاريف القضائية .